

## الازمة الاقتصادية الحالية

آراء جمعية خريجي مدرسة الزراعة فيها (١)

١ — المساهمة القطنية سنة ١٩٣٢

تباينت الآراء فيما يحسن اتباعه ازاء المساحة القطنية لسنة ١٩٣٢ ومن المعلوم ان هناك كمية متخلفة من الموسم الماضى تبلغ نحو سبعة ملايين قنطار من القطن المصرى منها ثلاثة ملايين لدى الحكومة المصرية وأربعة ملايين لحساب الزراع فى مصر ولحساب التجار والغزاليين فى موافى العالم وخلافه . وعلى فرض ان محصول السنة الحالية سيكون سبعة ملايين فان هذا المحصول يزيد عن الاستهلاك السنوى العادى وتبقى دائما فصلة متخلفة تعادل محصول عام كامل . فمن أين يجىء الطلب على هذه الفصلة حتى بالأسعار العادية الواطئة .

(١) رأى خريجو الزراعة أن لا يقفوا مكتوفى اليدين صامتين أمام الازمة القطنية التى تهدد البلاد حاضرا ومستقبلا بالخراب . ورأوا ان الواجب الوطنى يحتم عليهم ، أن يفضوا بأرائهم التى هى ثمرة دراستهم وتجاربهم الى ولاية الامور ومواطنيهم ، عسى أن تساعد على إيجاد حل لهذه الضائقة ، التى تزداد شدتها سوءا يوما بعد يوم . فعقدت جمعية خريجي الزراعة اجتماعات عديدة . وهى مستمرة فى عقد اجتماعاتها فى النادى الزراعى بمجدة فى البحث لايجاد حل للازمة الحالية

وقد رأت الجمعية أولا أن يتألف من أعضائها لجنتان رئيسيتان — لجنة برئاسة حضرة صاحب العزة محمد بك على ناصر وكيل الجمعية ، واختصاص اللجنة هو البحث فى المسائل التى يجب البت فيها بصفة مستعجلة ، ولا يمكن لإرجاؤها مثال ذلك المطالبة بالغاء ضريبة القطن ، وتحديد مساحة الاراضى التى تزرع قطننا فى العام القادم . ولجنة للبحث فى المسائل الزراعية برئاسة حضرة حسين افندى عنان عضو اللجنة الادارية للجمعية . وأن تتألف لجان فرعية أخرى

لقد حل الوقت الذي أصبح واجبا على القطر المصري أن يبدأ عمليا في تعديل سياسته الزراعية من حيث الانتاج القطنى وها قد حققت الأيام بكل أسف نظرية خطر الاتكال على محصول القطن وحده

ترى جمعية خريجي الزراعة ومن لبوا الدعوة من حضرات كبار المزارعين والمشتغلين بالمسائل الاقتصادية المطالبة باقاص المزروع من القطن لا لغرض رفع ثمنه — بل لأن زراعته أصبحت غير مجدية أو خاسرة

وأصبح من اللازم اتساع المجال لحاصلات الحبوب والخضروات والفواكه وتموين الزراعات بكل الوسائل الممكنة

ولسنا من القائلين بعدم زراعة القطن بتاتا ولا من القائلين ان انقاص المساحة على العموم أو انقاص مساحة صنف خاص كالسكالاريدس مثلا — يرفع حتما ثمن هذا أو ذاك — مسألة الثمن هذه مسألة أخرى تتعلق بالعرض والطلب وكمية الموجود في العالم — انما نطلب اصدار تشريع في الحال يسمح للزراع بزراع القطن في أملاكهم بحيث لا تتعدى مساحة ربع الزمام مع منع

---

ولم تر الجمعية أن تستبد بالرأى وأن تكتمن بالاعتماد على ما لحضرات أعضائها من علم وخبرة طويلة . بل أنها استعانت برأى كبار المشتغلين بالزراعة مثل حضرات أعضاء النقابة الزراعية العامة وسواهم

ورأت من الفائدة أن تبادر أولا بأول بارسال المذكرات بالأراء التي تنتهى إليها ، الى دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية ووزير الزراعة ، حتى يمكن المبادرة ببعضها وتطبيقها في الوقت المناسب ، منعا للخطر أو تخفيفا للضائقة . وقد رفع حضرة صاحب العزة فؤاد اباطه بك رئيس جمعية خريجي مدرسة الزراعة مذكريتين بأراء الجمعية في المسائل التي يجب ألبت فيها حالا الاولى بتاريخ ٢٧ أغسطس الماضى والثانية بتاريخ ٢ سبتمبر الماضى . وقد قابل حضرته دولة وزير المالية يوم ١٠ سبتمبر للمناقشة فيما جاء فيهما

كل أنواع التحايل على القانون مثل ضم مساحة الأراضي البور أو الرطبة أو  
خلافه حتى لا يفسد الغرض المقصود من تحديد المساحة

وترى أنه يلزم المبادرة من الآن لاعلان ذلك حتى يرتب الزارع أرضه  
والمالك علاقته مع المستأجر ولا يحسن انتظار قرارات مؤتمر زراعى عالمى  
ولا بانتظار ما تقرره امريكا فى هذا الشأن (١)

فانه من البعيد عن التحقيق أن تقبل مثل روسيا أو ايطاليا الخ قرارا  
بعدم زراعة القطن أو الاتفاق على اتقاص مساحته الى نسبة معينة فان العوامل  
القومية تعمل عملها فى وقتنا الحاضر لاجباط مثل هذه المساعى الدولية .  
وحتى على فرض اصدار قرار فى هذا الشأن فليس من المنتظر أن يصدر قبل  
ترتيب الشتوى

اما امريكا فسواء قررت ابطال زراعة القطن بتاتا أو لم تقرر حتى اتقاص  
مساحة ما تزرعه فليس نأيج قطننا بمؤثر عليها لا فى الحالة الاولى ولا فى  
الحالة الثانية

لذلك لا نرى مصالحة من التريث انتظارا لما يقرره مؤتمر زراعى عالمى  
أو قرار من امريكا

ولا نقول ان عقد مؤتمر زراعى عالمى لافائدة منه بل انه مفيد من حيث

---

(١) سمعت الحكومة المصرية لعقد مؤتمر دولى فى لندن تمثل فيه جميع البلاد التى تنتج  
كميات كبيرة من القطن وفى مقدمتها الولايات المتحدة والهند ومصر والبلاد الروسية .  
وقد اتصلت فعلا بحكومة الولايات المتحدة ولم توافق هذه على الاشتراك فى المؤتمر ولكن  
طلبت ارسال مندوبين للتفاهم على مايتبع فى تصريف القطن المخزون وقد وافقت الحكومة  
المصرية على ايفاد سعادة احمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية وحضرة جلال فهم  
بك وكيل وزارة الزراعة الى الولايات المتحدة لاجراء مباحث مع ممثلى الحكومة المصرية  
فى مسألة القطن الزائد وطريقة تصريفه على أنه ليس ثمة ما يمنع المندوبين المصريين من  
تبادل مسائل أخرى خاصة بالقطن اذا رأيا فى ذلك فائدة .

انه يظهر للعالم الاخطار التي تتعرض لها جميع الأمم من جراء تغاليها في تشجيع زراعة القطن

اما زرع القطن في منطقة الحياض فقد تضاربت مصالح الزراع فيها ومصالح زارعى القطن في القطر المصرى

وحتى نتدى حلا وسطا نرى أن يشمل التشريع الجديد قصر المساحة على الربع فى جميع القطر وباسداء النصح لاصحاب الحياض بالعدول ما استطاعوا عن زراعة القطن والاستعاضة عنه بزراع الحبوب التى تجود فى ارضهم جودة عظيمة (١)

كما يسدى النصح لجمهور الزراع بالاقلال دون الربع ما استطاعوا من زراعة القطن سنة ١٩٣٢

ولا مشاحة فى ان الميل العام متجه نحو الاقلال أو الاقلاع عن زرع القطن فى العام القادم لانها زراعة خاسرة بالاثمان الحالية ولكن القانون قيد فى تنظيم العمل الزراعى العام وتطمين الزراعين على مغبة جهودهم اذ يعلمون ان جملة المساحة التى ستزرع فى القطر محصورة بحكم القانون قد تنقص عنه ولكن لا يمكن أن تزيد .

٢- الاجراءات الملزمه اتخاذها لهيئة المصالح الزراعية غير القطنية

سواء اخذت الحكومة بالاقتراح الذى تقدم بانقاص المساحة القطنية

(١) قرر مجلس الوزراء فى جلسة يوم الاحد ٢٠ سبتمبر الماضى بناء على مذكرة مقدمة من وزارتى المالية والزراعة ( فسرناها فى مكان آخر هى وقانون انقاص المساحة القطنية وتحديد زراعة السكلاريدس ) تخفيض الزراعة القطنية لسنة القادمة الى ٢٥ فى المائة بالنسبة لاصناف القطن كلها ماعدا السكلاريدس الذى تقرر ان تكون مساحته ٣٠ فى المائة فى المناطق المخصصة لهذا الصنف

الى ربح الزمام — كما هو امنية الهيئة — أو لم تأخذ به فمن المحقق ان الكثيرين من الزراع سيوجهون عنايتهم الى زرع أصناف أخرى اخصها الحبوب .  
ولما كان من الواجب تنجيز هذا الاتجاه بحماية حاصلات الحبوب من المزاومة الأجنبية فترجو الهيئة أن تصح عزيمة الحكومة على فرض رسوم جمركية مانعة لتلك المزاومة متتبعة في تصعيد تلك الرسوم تقلبات الأسعار في الأسواق الأجنبية

### ٣ — الضريبة الأمريكية على القطن المصرى

إذ قد مضى نحو السنتين على الضريبة الجركية الفادحة التى فرضتها أمريكا على الأقطان المصرية ( وهى سبعة ريالات على القنطار ) والتى أصبحت معادلة لثن القطن نفسه فى صنف الأشمونى ولم تفلح المساعى التى بذلت لألغاء أو انقاص هذه الضريبة وقد سدت فى وجه القطن المصرى السوق الأمريكية كما يرى من احصائيات التصدير فقد أصبح من واجبات الحكومة المصرية أن ترفع الرسوم على الواردات الأمريكية رفعا متناسبا مع تلك الضريبة ويكون فى ذلك الرفع بعض العوض على الخزانة المصرية . وهو اجراء متبع الآن فى جميع البلاد . فليس لأمريكا وجه للامتعاض أو الاحتجاج

### ٤ — مشكلة الايجارات

بحثت الهيئة فى مشكلة الايجارات فوجدتها من التعقيد بحيث لم تهتد إلى حل حاسم متوفرة فيه كافة شروط العدالة . وقد روى بصفة عامة أن يكون التخفيض عن ايجار سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الحالية بمعدل ٤٠ ٪ من العقود التى أبرمت فى سنة ١٩٢٩ أو ما قبلها بمعدل ٢٥ ٪ للعقود التى أبرمت فى بجر السنة الزراعية الحالية

على أن أحسن حل لهذه المشكلة وأضمن طريقة لحفظ حقوق المالك والمستأجر معاً هي التعاقد على الأيجار العيني أى على حصة من المحصول يؤديها المستأجر للمالك على الطريقة المعروفة ( بالجمول ) أو ( المقطوعية )

### ٥ — الضرائب على القطن وعلى العقار الزراعى

تقدر جمعية خريجي مدرسة الزراعة بالجيزة وحضرات من تفضلوا بمشاركتها من المشتغلين بالمسائل الاقتصادية الصعوبات التى تواجه الحكومة لتوازن الدخل والمخرج فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وان مطالبتها بالتنازل عن أحد موارد الدخل يزيد فى تلك الصعوبات

ولكن من جهة أخرى غير خاف ما وصلت اليه حالة المنتج المصرى من البؤس بحيث باتت ضريبة القطن حملاً مرهقاً له وسعر القطن فى الدرك الذى انحط اليه وإذ أن هذه الضريبة نفسها لم تكن معينة من المزارعين حتى فى أوقات الرخاء لأنها فرضت عليهم لغرض خاص قد زال وهو التموين ولعدم انطباقها على قواعد التشريع المالى لأنها ضريبة ثابتة مفروضة على سلعة تتقلب أسعارها تقلبات عنيفة وقد أصبحت قيمة الضريبة المذكورة خارجة عن التناسب المعقول مع أسعار القطن الحالية

وإذ أن الحكومة قد تعهدت لجمهور الزراع بالغائها فقد آن الوقت الذى يجوز للمنتجين أن يطالبوها بالبر بوعدها — وأما الصعوبة فى أن الغاء الضريبة قد ينتفع منها التجار الذين سبق لهم شراء القطن فيمكن تلافى هذا الخطر بأن ينص فى قانون الالغاء نفسه انه لمصلحة المنتج دون سواء وان له أن يحاسب المشتري على مبلغ هذه الضريبة

وقد أصبح من الضروري جداً الاسراع في إصدار قانون الالغاء المذكور لأن المنتجين قد شرعوا فعلاً في جني قطنهم . وقد ابتدأت حركة الحليج وتحصيل الضريبة <sup>(١)</sup>

وقد تباحت المجتمعون فيما يتحملة المنتج من الأتاوات مثل رسم التصدير على القطن وكافة التكاليف الأخرى

وقد علمت الهيئة مع الارتياح ان الحكومة شكلت لجنة مؤلفة برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مدير بنك التسليف الزراعى للنظر في تقليل مصاريف القطن بعد جنيه لغاية تسليمه إلى الموانى الأجنبية <sup>(٢)</sup>

فهذه المناسبة تبدى الهيئة أمنيتها بتخفيض أجرة الحليج والسعى في الغاء التعاقد المبرم بين الحلاجين الذين اتفقوا على أن لا يحليج أحدهم بأجر أقل من الأجر الذى يقرره اتحادهم كل سنة والا استحدثت عليه غرامة جسيمة لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر فى رسوم مجالس المديريات والمجالس المحلية وضريبة الخفر لتخفيضها جميعها إلى الحد الأدنى المتناسب مع الحالة الحاضرة .

---

(١) قد قررت الحكومة فعلاً تخفيض ضريبة القطن الى النصف

(٢) وقد رفعت هذه اللجنة تقريرها لدولة وزير المالية وقد أثبتناه فى مكان آخر بهذا العدد